علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

المرأة حين تصنع القرار وتنال حقها المشروع في ظل دولة الوحدة !

نسبة العاملات في مجال الصحافة 25 ٪ عام 2008م

الدولة عملت الكثير من أجل إيصال المرأة إلى أعلى المناصب القيادية ولا تزال حتى اليوم

لقد تحقق الكثير للمرأة اليمنية في ظل الوحدة اليمنية و منحت الحق في صنع القرارات ونصبت في كثير من مواقع صنع القرار بكل ثقة لأنها تستحق ذلك ولأن الدولة عملت الكثير من أجل إيصال المرأة إلى أعلى المناصب القيادية ولا تزال إلى اليوم وليس أدل على ذلك من توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بمنح المرأة نسبة 15 من المقاعد ضمن برنامجه الانتخابي في البرلمان والدولة دائما تساند المرأة في كثير من قضاياها لكي تعطيها حقها المشروع رغم الكثير من الاعتراضات التي واجهتها وتصدت لها وقد أدت في مجال الإعلام دوراً بارزاً لتغيير صورتها النمطية التي تتناولها وسائل الإعلام ، وبحسب ما جاء في التقرير الوطني للجمهورية اليمنية « بيجن» نتناول بعض الجوانب المتعلقة بما وصلت إليه المرأة من خلال صنع القرار وتفعيل حقها المشروع في هذا الجانب وكذلك تغيير الصورة النمطية لها في وسائل الإعلام .

إعداد/ فاطمة ناشر

المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

تواجدت المرأة في الهيئات القيادية للأحزاب السياسية في حزب المؤتمر 5 نساء مقابل 35 رجلا في اللجنة العامة وفي الأمانة العامة لحزب الإصلاح امرأة واحدة مقابل 15 رجلا وفي الحزب الاشتراكي 3 في المكتب السياسي مقابل 27 رجلا وفي التنظيم الوحدوي الناصري واحدة في الأمانة العامة مقابل 14 رجلا.

إشراك المرأة في الانتخابات كناخبة ومرشحة

وتم تعيين بعض النساء في مواقع صنع القرار في الجمهورية اليمنية منها : تعيين عضوات في مرحلة القيد والتسجيل للانتخابات المحلية 2006 م 6 نساء في اللجان الإشرافية بنسبة 9.90 ٪ بالمحافظات و60 في اللجان الأساسية بنسبة 6.64 ٪ كما تم تعيين عضوات في اللجان الأصلية أثناء فترة الترشح في المديريات وهن 9 نساء وبالدوائر المحلية 37 أي بنسبة 1 ٪ .

كما تم تعيين نائبة في البرلمان مقابل 300 نائب ونائبتين في مجلس الشورى مقابل 109 نواب ووزيرتين في الحكومة الحالية مقابل 31 وزيرا وسفيرة من بين 104 سفراء ، و38 امرأة عضوة في المجالس المحلية مقابل 7594 عضواً ، 16 وكيلة مقابل 124 وكيلا كما تم تعيين 72 مديراً عاماً من النساء مقابل 2831 مديرا عاما من الذكور.

وفي سلك القضاء وصلت عدد القاضيات33 قاضية وتم تعيين ثلاث قاضيات رئيسات على محاكم الأحداث كما وصل عدد الملتحقات في المعهد العالي للقضاء 12 من الإناث .

المرأة ووسائط الإعلام

تؤدي وسائط الإعلام دوراً كبيراً في تغيير الصورة النمطية للمرأة ولهذا كرست الجهود من قبل اللجنة الوطنية للمرأة من أجل تحقيق هذا الهدف .

وقد وصلت نسبة العاملات في القطاع الإعلامي إلى 16 ٪ في عام 2007م وفي عام 2008م وصلت نسبة الإناث إلى 20 ٪

أما في مواقع صنع القرار فقد وصلت امرأة واحدة إلى درجة وكيل مساعد و7 نساء بدرجة مدير عام .

ووصلت ساعات البث المخصصة للمرأة في عام 2008م 1186,41 ساعة بث .

ووصلت نسبة العاملات في مجال الصحافة 25 ٪ عام 2008م .

كما أصدر وزير الإعلام قرارا بإنشاء البرنامج العام لإعلام المرأة والطفل في مارس 2008 م والذي يتبع الشئون القانونية والمرأة والطفل، و إشهاره بالتنسيق مع العديد من الجهات ذات العلاقة سواء أكانت المحلية أو الأجنبية ذات العلاقة بقضايا التوعية التي يهدف إليها البرنامج ، بهدف تنمية معارف ومدارك الإعلاميين في قضايا المجتمع المتعلقة بهذه الشريحة المهمة" المرأة والطفل " ، حتى يتمكنوا من عكسها على مستوى أعمالهم الإعلامية بما يترجم مضامين السياسة الإعلامية للجمهورية اليمنية ويزيد من مستوى وعي المتلقي بقضايا المرأة والطفولة وعلاقتها المباشرة ببرامج التنمية المستقبلية الاقتصادية والثقافية والصحية وهذا من شأنه إحداث تغيير لدى الناس في المجتمع نحو السلوكيات السلبية والخاطئة وتحويلها إلى سلوكيات إيجابية ، في محصلته النهائية يؤدي إلى تحقيق التنمية المجتمعية المنشودة. وقد تم تعيين طاقم لعمل البرنامج العام لإعلام المرأة .

حقوق المرأة

كما اندرج تحت مهام اللجنة الوطنية للمرأة القيام بعقد دورات تدريبية وورش عمل لتوعية النساء بحقوقهن القانونية تساندها في ذلك عدد من منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة .

وأصدرت اللجنة كتيبا خاصا بوضع المرأة في القوانين النافذة .

وقامت اللجنة بوضع دليل تدريبي لاتفاقية (السيداو) كما تقوم بنشر الاتفاقية على المستويين الوطني والمحلي

كما قامت اللجنة الوطنية بتعديل بعض القوانين التي يوجد فيها تمييز ضد المرأة و قامت بتقديمها إلى الجهات المختصة لإقرارها في مجال الأحوال الشخصية ،والعمل، والجرائم والعقوبات ، والتأمينات والمعاشات، والجنسية .

وتقوم اللجنة الوطنية للمرأة وعدد من منظمات المجتمع المدني باستمرار بتقديم التوعية القانونية فيما يخص حقوق النساء على المستويين الوطني والمحلي .

شموع مضيئة منذ عشرين عاماً

عزيز عبد المجيد □

عشرون عاما من عمر الوحدة اليمنية حملت بلادنا عبر محطات نحو آفاق التنمية في مختلف المجالات تحت سماء بلدنا الكبير اليمن أرضا وإنسانا .

ومثلما مرت بلادنا بمحطات التنمية المجتمعية الشاملة حرصت اليمن على تحسين وضع المرأة والطفل خلال السنوات الماضية في ظل الوحدة ، فالاهتمام بالمرأة يعني الاهتمام بالمجتمع كله والاهتمام بالطفولة مرتبط بالاهتمام بمستقبل الوطن كله .. ولما كانت تنمية المرأة والطفل تعد من الركائز الأساسية في عملية البناء الشاملة المجتمعية . فقد اهتمت الدولة بهاتين الفئتين ووضعت الأطر والآليات المؤسسية والبرامج التي تضمن تفعيل أدوارهما وتنمي من قدراتهما وتهتم بقضاياهما صحيا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا ..

من هذه المؤسسات التي وجدت في ظل دولة الوحدة المجلس الأعلى للمرأة والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة واللجنة الوطنية للمرأة واتحاد نساء اليمن ومن بين البرامج والقطاعات نجد أن الدولة فعلت عدداً منها في عدد من الوزارات منها قطاع تعليم الفتاة في وزارة التربية والتعليم وكذا برنامج المرأة والطفل في وزارة الإعلام ..

إن من شأن هذه البرامج والآليات أن تساعد على النهوض بالمرأة وحماية الطفولة وتطوير نشأتها.

وهذا ما نسعى إليه نحن في برنامج المرأة والطفل الذي يعد احد الإنجازات الوحدوية الفعالة في مجال المرأة والطفل .

ومن خلال هذا البرنامج تم تأهيل الكادر الإعلامي في تناول وعكس القضايا المتعلقة بالمرأة والطفل ، وتكلل عمل هذا البرنامج في تأسيس لشبكة الإعلامية اليمنية لحماية الأطفال من العنف كآلية تعمل لصالح الطفولة في هذا الإطار.

وكما كانت هذه الآليات والبرامج أكثر تفعيلا لدور المرأة وتنمية الطفولة فقد تحققت الكثير من التعديلات على القوانين المميزة ضدهم ، وكما تحقق ذلك ، يقينا سيتم تعديل المزيد من هذه القوانين في صالح المرأة والطفل.

ومن هذا المنطلق أدعو مجلس النواب اليمني الموافقة إلى مشروع قانون تزويج الصغيرات وحسم قضية تحديد السن الآمنة لزواج الصغيرات بسن18 سنة.

واحتفاءً بعيد الوحدة المناسبة الجليلة والعظيمة ، فقد تم اعتماد توجه ثابت ومنطلق للنهوض بدور وسائل الإعلام في انتهاج سياسات تشجيعية لحث الإعلاميين على تناول قضايا المرأة والطفل والتثقيف بها بالوسائل الفعالة والمناسبة .

□ منسق البرنامج العام للمرأة والطفل في وزارة الإعلام